

**Role of Civil Society in Preserving World Heritage in Maghreb Countries:
Tunisia and Morocco as Models**

PhD. Bilel CHEBBI¹

**Faculty of Letters and Humanities
Mohamed V University, Rabat- Morocco**

Science Step Journal / SSJ

December 2023/Volume 1- Issue 3

DOI: <https://doi.org/10.6084/m9.figshare.24922218>

To cite this article: CHEBBI, B. (2023, December). Role of Civil Society in Preserving World Heritage in Maghreb Countries: Tunisia and Morocco as Models. Science Step Journal, I(3), 92-112. ISSN: 3009-500X.

Abstract

This study elucidates the pivotal role assumed by civil society within the Maghreb region in safeguarding cultural heritage, particularly items that have garnered inclusion on the World Heritage lists.

The research endeavors to comprehensively grasp the study's contextual framework, concentrating on the meticulous analysis of the predicaments and challenges confronted by civil society, as it attempts to contribute to the preservation of this heritage.

Employing an analytical methodology rooted in the review of legal structures and texts governing civil society associations, coupled with a nuanced examination of their activities, the study aspires to furnish insightful perspectives conducive to formulating efficacious solutions aimed at augmenting the influence of civil society within this cultural milieu.

Keywords:

Civil Society - Preserving Cultural Heritage – World Heritage.

¹ Researcher, ISESCO, Rabat

دور المجتمع المدني في حماية التراث العالمي في الدول المغربية تونس والمغرب نموذجا

بلال الشابي²

كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة محمد الخامس، الرباط – المغرب

ملخص:

يركز سياق الدراسة على دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث الثقافي في المنطقة المغربية، ملقيا الضوء على التحديات والفرص التي يواجهها المجتمع المدني في إسهامه الفعّال في هذا السياق. يتمثل هدف الدراسة في تقييم دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث الثقافي في الدول المغربية، مع التركيز على تحديد المشكلات والتحديات التي قد تعترض تحقيق هذا الهدف.

في إطار منهجية البحث، يتم تقديم استعراض للهياكل والنصوص القانونية التي تنظم جمعيات المجتمع المدني، مع تحليل لأنشطتها وتدابيرها في مجال حفظ التراث الثقافي. يشمل البحث أيضاً دراسة حالات لبعض الجمعيات لتوضيح التجارب الفعّالة.

كلمات مفتاحية:

المجتمع المدني – التراث العالمي – الحفاظ على التراث الثقافي.

² باحث، منظمة الإيسيسكو، الرباط

مقدمة

يقوم المجتمع المدني في الدول المغاربية بأدوار مهمة في مجال حماية التراث الثقافي بمختلف أصنافه عامة، والتراث المسجل على قائمة التراث العالمي خاصة، لمعاوضة مجهود الجهات والمؤسسات الرسمية والحكومية في المحافظة عليه وصيانتته.

يخضع تسيير جمعيات المجتمع المدني إلى مجموعة من النصوص القانونية، وإلى هيكلية موحدة منتخبة من طرف أعضائها. ويعتمد النسيج الجمعوي بالاستقلالية الهوياتية، ويستقي تمويله بالأساس من انخراطات منتسبيه، ومن هبات بعض المهتمين بدعم هذا التراث، أو من الوزارات والهيئات المعنية.

كما أن للمجتمع المدني دورا كبيرا في التحسيس بأهمية التراث المسجل على القوائم الوطنية والدولية، وأهمية احترام الطابع التراثي داخل المدن العتيقة، وضرورة احترامه في كل المشاريع العمرانية الجديدة المنجزة من طرف الجماعات المحلية والبلديات ومؤسسات التراث، ويقوم أيضا بتنظيم الملتقيات والأيام الدراسية حول المواضيع ذات العلاقة بحماية التراث، وجرد مكوناته وصيانتها.

ورغم الصبغة التطوعية للنشاط داخل المجتمع المدني فقد تحول البعض من هذه الجمعيات إلى ما يشبه "المؤسسات" المستقلة، وتوفرت بذلك على إطار بشري كفاء وقار، يضم تقنيين ومهندسين معماريين قادرين على تأطير أنشطتها وضمان استمراريتهما ونجاعة تدخلاتهما، بينما ظلت جمعيات أخرى وفيه إلى مرجعيتها التطوعية وظل نشاطها محدودا وموسميا مرتبطا ببعض المناسبات الوطنية كشهر التراث واليوم العالمي للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية (18 أبريل) واليوم العالمي للمتاحف (18 ماي).

نسعى من خلال هذا المقال إلى تقييم هذه التجربة المتفردة للمجتمع المدني، ودورها في المحافظة على التراث العالمي في الدول المغاربية عامة، وعبر تجربته في الجمهورية التونسية والمملكة المغربية خاصة، وذلك من خلال التعريف بهذه الهياكل الجمعوية واستعراض الإطار القانوني لتدخلها في هذا الصنف من التراث مروراً بتقديم أمثلة من أهم أنشطتها. لن نغفل ذكر بعض الهيئات، وسنسعى لتقديم بعض الحلول كمساهمة لتجاوز بعض الثغرات.

كما هو معروف، كرس المنتظم الدولي منذ منتصف القرن الماضي التوجه الاستراتيجي، الهادف إلى إشراك هيئات وجمعيات المجتمع المدني في إعداد السياسات التنموية، وفي تنفيذها وتقييم نتائجها، مفعلاً بذلك حق مشاركة الجميع في قضايا المجتمع، ومستفيداً في الآن ذاته من كون المجتمع المدني أداة قادرة على تخفيف أعباء القطاعات الحكومية من خلال النهوض بجزء من مسؤولياتها، خاصة أن ارتباطه بالمجال الترابي وبالجماعات المحلية يضمن نجاعة تدخله وواقعية مخططاته. واليوم وأكثر من أي وقت مضى، أصبحت هيئات المجتمع المدني تسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة.

أصبح من الضروري إيجاد تعاقد بين الحكومات وهيئات المجتمع المدني، لوضع خريطة طريق تشاركية لخدمة المجتمع وفق أدوار متكاملة ومحددة، يقوم فيها المجتمع المدني بدور المؤطر والوسيط والمشارك في تحويل الأفكار إلى أفعال في الحفاظ والإصلاح والترميم والتوعية والتعريف بالتراث الثقافي، ليفضي إلى الجرد والحصر وإعداد الملفات التي يتم إدراجها على قائمة التراث العالمي وقائمة التراث في العالم الإسلامي.

وبناء عليه فإن أهمية حماية التراث الثقافي، أضحت موضوعا متشعب الأبعاد، لا يمكن حصره فقط في الخانات الاقتصادية والسياحية، بل تعداه ليشمل مجالات أخرى، وأضحى المجتمع المدني من أهم الشركاء. ولابد هنا من التذكير، على سبيل المثال لا الحصر، بدور المجتمع المدني التونسي في معاضدة جهود وزارة الثقافة التونسية في إعداد ملف ترشيح جزيرة جربة على قائمة التراث العالمي، والحملة التي قامت بها العديد من الجمعيات المهتمة بشأن حماية التراث الثقافي بإيقاف المزاد العلني في باريس، الذي خصص لبيع عدد من القطع النادرة والمخطوطات التي تعود إلى ملك تونس الأسبق (محمد الأمين باي). كما نذكر الدور الذي قام به المجتمع المدني المغربي لمنع تهريب بقايا ديناصور من المملكة المغربية خلال شهر مارس من سنة 2017، وكذلك منع الاعتداءات على النقوش الصخرية في موقع "ياغور" بجماعة تغدوين بالأطلس الكبير، بالإضافة إلى الحملات التي نراها كل يوم على مواقع التواصل الاجتماعي للوقوف ضد هدم بعض المنازل والمباني التاريخية والأثرية من أجل إقامة بنايات عصرية.

إذن، أي دور تلعبه جمعيات المجتمع المدني في الحفاظ على التراث العالمي في الدول المغربية؟

وهل قمنا بتطوير الإطار القانوني الذي تنشط فيه هذه الجمعيات لكي تتمكن من أن تكون شريكا فعليا في عملية المحافظة على التراث الثقافي، فلا يقتصر دورها على الأنشطة الموسمية غير واضحة الرؤية؟

● الإطار القانوني لجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية التراث الثقافي:

- الإطار القانوني لجمعيات المجتمع المدني بالمغرب

وصل عدد الجمعيات من هذا الصنف إلى 130 ألف جمعية برسم سنة 2016، مقارنة مع سنة 2014 التي أحصت فيها السلطات المغربية 116 ألف جمعية³. تنصدر جهة الدار البيضاء - سطات عدد الجمعيات النشيطة، إذ يبلغ عددها 19 ألف و500 جمعية، وذلك وفقا للتقرير الحكومي لسنة 2016 حول الشراكة بين الدولة وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، المتعلقة بالتمويل العمومي⁴، وتشمل هاته الجمعيات جميع الفئات وتخص العديد من المجالات. ما يقرب من 70٪ من هذه الجمعيات تنشط في مجال التنمية الاجتماعية، وفقا لتصريحات مدلى بها إلى السلطات العمومية. لذلك، فالعدد المتزايد من الجمعيات خلال سنة 2016، يوضح وجود برامج من أجل المساعدة. ولا شك أن الدستور المغربي الجديد لسنة 2011، قدم أدوارا جديدة

³ www.gouvernement-ouvert.ma

⁴ www.assoHELP.org

للمجتمع المدني، بالإضافة إلى مجموعة من الحقوق الجديدة التي لم يكن يتضمنها الدستور السابق لسنة 1992، نخص بالذكر منها :

- الحق في الحياة؛

- الحق في الأمن الشخصي؛

- الحق في السلامة الجسدية أو المعنوية؛

- الحق في حماية الحياة الخاصة؛

- قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة؛

- حق الحصول على المعلومات؛

- الحق في الرعاية الصحية؛

- الحق في السكن اللائق؛

زيادة على ما سبق، فقد أقر دستور 2011 المكانة الهامة التي يحتلها المجتمع المدني في التنمية الترابية للمملكة، وذلك من خلال منحه القدرة على الإسهام بشكل غير مباشر في سياق إعداد وإدارة ومراقبة وتتبع القرارات ومشاريع المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، والقضايا التي تخص الشأن العام، أو عن طريق إعطائهم الفرصة لتقديم مقترحات إلى البرلمان، أو الحكومة، أو المؤسسات العامة الأخرى، أو من خلال تنصيب المشرع في الدستور على إنشاء مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعي، المنصوص عليه في الفصلين 33 و170 من الدستور، إذ تتمثل مهمته في تشجيع المشاركة المباشرة للشباب والجمعيات في الحياة الوطنية بروح المواطنة المسؤولة، والنهوض بأوضاعهم، وتحفيزهم على الانخراط في كافة المجالات التي تؤثر على التنمية البشرية المستدامة⁵.

فإشراك المجتمع المدني في تنفيذ القرارات والسياسات العمومية، إن كان يدل على شيء فهو يدل وبشكل واضح على انفتاح الدولة على محيطها الداخلي، وجعل المواطن المغربي على وجه الخصوص، ومنظمات المجتمع المدني على وجه العموم، شريكا في العملية التنموية الترابية، وشريكا في اتخاذ القرارات التي تسهم في الرقي وفي تطوير بلده سواء محليا أو وطنيا أو حتى دوليا.

⁵ بياضي محي الدين 2012، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص "دراسات مغربية"، جامعة محمد خضيرة بسكرة، الجزائر.

في اعتقادنا، فهذا المنحى الذي سلكه دستور المملكة الجديد يجعل المجتمع المدني المتخصص في المجال التنموي والثقافي والاجتماعي وكذا السياسي، يتوفر على فرص مهمة لتقوية مركزه في السهر على تنفيذ القرارات العمومية في كثير من المجالات. لم يكتف الدستور الجديد بالتأكيد فقط على ضرورة إشراك المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار العمومي، ولكن أيضا إشراكه في تنفيذها، وهو ما يؤكد الفصل الثاني عشر منه، حيث ينص على أنه: "تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون"، وأيضا الفصل الثالث عشر منه والذي ينص بدوره على ما يلي: "تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها"، وأيضا الفصل 139 من دستور 2011 الذي ينص على أنه "تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. ويمكن للمواطنين والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله"⁶.

نعتبر إشراك الدستور للمجتمع المدني في تنفيذ القرارات العمومية، هي محاولة للرفع من عمل وبنية وثقافة هذا الأخير، ودفعه إلى إحداث حركية جديدة بداخله، وبالتالي يصبح قادرا على الإنتاج والاستمرارية على الفعل التنموي في مختلف المجالات، ذلك أن هذه الاستدامة والاستمرارية كانت ومازالت مدار جدل بين المجتمع المدني والممولين، وذلك لضعف الخبرة وقلة الموارد، وغياب الطابع التشاركي المؤسسي. وهنا نؤكد أنه ليس من الضرورة أن يحتفظ المجتمع المدني بالمشاريع التنموية – في مختلف المجالات – لوقت غير محدود، بل يسهر على تنفيذها وتسييرها، ثم إيصالها إلى مرحلة نجاح واضحة، وبعد ذلك تسليمها للجهات المستهدفة والمعنية، لتنتقل هذه الهيئة أو الجمعية إلى تبني مشروع آخر، ومن هنا يتحول المجتمع المدني إلى فاعل تنموي حقيقي، ينفذ المشاريع والسياسات الترابية، ويسلم حصاها إلى الساكنة المستهدفة. لذلك، فسياسة القرب التي أقرتها المنظمات غير الحكومية، تسمح بربط حوار من مختلف الفاعلين في مناخ من الثقة اللازمة، من أجل تبديد الصراعات، وفهم القضايا والمشاكل بطريقة صحيحة، صحيحة وفعالة.

➤ الإطار القانوني لجمعيات المجتمع المدني بتونس

أصدرت تونس بدورها عددا من القوانين والمراسيم لفائدة الجمعيات، ومنها:

- القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات كما تم تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 90 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 وبالقانون الأساسي عدد 25 لسنة 1992 المؤرخ في 2

⁶ دستور المملكة المغربية، الفصل 12.

أفريل 1992.

- الأمر عدد 630 لسنة 1982 المؤرخ في 30 مارس 1982 المتعلق بضبط تراتيب مراقبة الجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية التي تنتفع بمساعدة الدول والجماعات العمومية.
 - المنشور عدد 5 الصادر عن الوزير الأول بتاريخ 19 جانفي 1991 المتعلق بضبط أشكال تدخل الدولة في الميادين الثقافية والاجتماعية.
- مبادرات المجتمع المدني وأنشطته في مجال حماية مواقع التراث العالمي:
- جمعيات المجتمع المدني بالمغرب وإسهامها:

✓ جمعية الصويرة – موكادور:

أنشئت هذه الجمعية سنة 1992 بمبادرة من السيد أندري أزولاي، المنحدر من الصويرة والمشهود له بالنضال من أجل الحوار بين الثقافات والسلام بين الشعوب، لتستجيب لحاجيات المنطقة على مستوى تهيئة الامكانيات الكبيرة والمواهب التي تزخر بها مدينة الرياح، وتقوية مكانة المجتمع المدني. وقد ساهمت هذه الجمعية، وعلى نحو فاعل، في إبراز المكانة التاريخية لمدينة الصويرة، وإحياء أمجادها الثقافية والإنسانية، وخلق وتطوير المبادرات التي شجعت وطعمت حركة التجديد الثقافي بالصويرة. وتعد جمعية الصويرة – موكادور عددا من الأنشطة في عدد كبير من المجالات، ولكنها أيضا تعمل في مجال التراث الثقافي وحمايته نظرا لأن المدينة مسجلة على قائمة التراث العالمي، نذكر أهمها⁷:

1. السعي لتسجيل الصويرة مدينة مبدعة في مجال الموسيقى من قبل اليونسكو
2. إعداد وتتبع ملف تصنيف الصويرة كتراث عالمي، تمكنت جمعية الصويرة موكادور سنة 2001، من إدراج المدينة القديمة للصويرة ضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة "اليونسكو".
3. تأهيل مختلف الفضاءات بالمدينة حتى تتمكن من احتضان تظاهرات ثقافية وسوسيو-تربوية وخلق مكتبة وسائطية للمعرفة والحوار بدار الصويري.
4. إحداث معهد للجامعة الصديقة (فضاء للحوار والتبادل واتخاذ القرارات الهادفة إلى تنمية الصويرة)
5. خلق عدد من المهرجانات، من ضمنها مهرجان كناوة وموسيقى العالم، ومهرجان ربيع الموسيقى الأليزي، ومهرجان الأندلسيات الأطلسية، ومهرجان مواهب كناوة، ومهرجان الجاز تحت الأركان.
6. إعداد خارطة طريق الصويرة الخاصة بالموسم السياحي.

⁷ <https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/> دور ريادي في تأهيل الحقل الثقافي بمدينة الرياح وترسيخ قيم التسامح والحوار بين الحضارات الثلاثاء، 20 يونيو، 2017 -

7. ندوة تحت عنوان " دور التراث الكناوي في ربط جسور التسامح والتعايش والحوار بين الأديان "
8. ملتقى للتراث وللتعايش، يوم السبت 21 شتنبر 2019، بدار الصويري.

✓ الجمعية المغربية للتراث والتنمية بفاس:

تأسست هذه الجمعية بتاريخ 2013/09/14، ويوجد مقرها الدائم بدار الشباب البطحاء بمدينة فاس المسجلة على قائمة التراث العالمي، من قبل مجموعة من الطلبة الباحثين في سلك الماجستير في وحدة التراث والتنمية في مدينة فاس، بهدف تنمية التراث ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وبينيا، وذلك عبر نشر ثقافة الوعي بأهمية التراث الثقافي في أوساط الشباب والطلبة وغيرهم من مكونات المجتمع المغربي، وكذلك عبر الإسهام في تثمين التراث الثقافي عن طريق إنجاز دراسات وأبحاث ميدانية، والقيام بتنظيم زيارات ميدانية لكل ما تزخر به المدن العتيقة المغربية، وتأسيس شراكات فاعلة مع بقية مكونات المجتمع المدني والجهات الحكومية.⁸

تقوم الجمعية بعدد من الأنشطة الثقافية والفنية والترفيهية، التي تصب جميعها في ميدان التراث تعريفا وترويجا وتحسيسا ومحافظة وتثمينا وتنمية، وتتمثل أهم هذه الأنشطة فيما يلي⁹:

1. تأطير زيارات ميدانية للمدينة العتيقة.
2. التربية على التراث والمرافقة الثقافية.
3. دورة تكوينية بعنوان: التراث الوطني رافعة للتنمية
4. توقيع بروتوكول تعاون بين الجمعية المغربية للتراث والتنمية، ومركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي بدولة فلسطين.
5. إصدار كتاب: "التراث المغربي.. التحديات والأبعاد التنموية: رؤية جديدة".

✓ جمعية ذاكرة آسفي:

تم إنشاء "جمعية ذاكرة آسفي" (Mémoire de Safi)، سنة 2013، بعد تقارب في الرؤى لعدد من الأشخاص المؤمنين بضرورة الحفاظ على التراث التاريخي لمدينة آسفي، وكل ما يمثله من ثراء وتنوع، الذي ظل شاهدا على عدد كبير من الحضارات والفتوحات والتعايش، ليشكل هوية المدينة على مر القرون. وهي جمعية معترف بها للمنفعة العامة، تبنت صورتها عبر تنفيذ العديد من المشاريع التي المهمة في مجال حماية التراث الثقافي. ونظرا لكونها في قلب مدينة ذات بعد تراثي كبير، فإنها تحاول القيام بمهمتها لتمثل حلقة وصل بين الأجيال عبر تعريفهم بهذا التراث.

⁸ القانون الأساسي للجمعية المنشور بالجريدة الرسمية للمملكة المغربية .

⁹ جمال أحمد الهاشمي 2021، "التربية على التراث، أو كيف تصير الثقافة منتجة. مؤسسة باحثون، مطبعة وراقه بلال فاس.

تعمل الجمعية اليوم جاهدة لتعزيز حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، والتعريف به بجميع أبعاده لعموم الجماهير. للقيام بذلك، واستنادا للإدارتها الجديدة، تضع الجمعية معرفتها وخبرتها لخدمة وحماية كل ما يتعلق بهوية المدينة، التي تشمل البيئة المبنية والممارسات والتمثيلات والتعبيرات والمعارف والمهارات، والصناعات التقليدية وغيرها. وتعتمد في تنفيذ مشاريعها على التعاون مع عدد كبير من الشركاء المغاربة والأجانب، سواء كان ذلك من القطاع العام أو الخاص، وتعد سياسة الشراكة والعمل التعاوني خيارًا استراتيجيًا للجمعية للنجاح في مهامها¹⁰. ومن أهم أنشطة جمعية ذاكرة آسفي، ما يلي:

1. إنشاء خارطة أسماء المواقع الجغرافية وتحديد بوابات المدينة على طول السور والشوارع الداخلية ودور العبادة والمواقع التاريخية والسياحية. وهي وثيقة أعدت سنة 2015، لتكون بمثابة دليل إرشادي ثقافي وسياحي.
2. إعداد وترويج سلسلة "أعلام زاهرة من آسفي الزاهرة"، على شبكة التواصل الاجتماعي، للتعريف بأهم أعلام المدينة وإضافاتهم الحضارية على مر التاريخ.
3. الاحتفال بالذكرى الخمسين للبعثة الاستكشافية التي انطلقت من آسفي نحو أمريكا الجنوبية، عبر تنظيم تظاهرات ثقافية كبرى.
4. المشاركة في تنظيم لقاءات ثقافية حول "دور المجتمع المدني في ترميم التراث والحفاظ عليه".
5. القيام بعدد من الزيارات الافتراضية للمعالم التاريخية في مدينة آسفي، وأهمها المسجد الكبير وقصر البحر، وإنتاج فيديوهات تعريفية وتحسيسية بأهمية تراث المدينة.
6. تنظيم عدد من اللقاءات الثقافية المفتوحة مع الباحثين والأكاديميين والمتخصصين في مجال التراث الثقافي لمدينة آسفي.

✓ "جمعية ذاكرة الدار البيضاء" (Casa mémoire):

تأسست هذه الجمعية في عام 1995، هي جمعية مغربية غير ربحية تهدف لحماية التراث المعماري للقرن العشرين في المغرب. تم إنشاؤها بعد هدم فيلا موكري/ موكري (Mokri) من قبل المهندس المعماري ماريوس مويار (Marius Boyer)، يعمل أعضاؤها على تعزيز القيم المشتركة بينهم وهي بالأساس: الحفاظ على خصوصية الدار البيضاء، وتعزيز التراث المعماري، والسياحة الثقافية والذاكرة الجماعية¹¹.

¹⁰ <https://memoiredesafi.com>

¹¹ arab-architecture.org (كازا ميموار - ACA)

أهم أنشطة جمعية ذاكرة الدار البيضاء:

• إنشاء مخطط تراثي لمدينة الدار البيضاء:

إن التدهور واختفاء التراث المعماري والحضري الحديث في الدار البيضاء، المعترف به والمشار إليه علمياً، يعتبره ساكنة المدينة اعتداءً من جهة (الهدم: المسرح البلدي ، أرناس ، سينما فوكس ، فيلات (Benazeraf ، Mokri)، إلخ. تعديلات على أحياء ومجمعات (Gautier)، راسين، شارع دانفا، مولاي يوسف، المسيرة الخضراء) ، وإهدار للثروة من قبل الزوار الأجانب من جهة أخرى. وهو ما يجعل المدينة في حاجة ملحة لسياسة حماية فعالة وطموحة.

إن رؤية التطور المستقبلي للمدينة لا يمكن الاستغناء عنها دون وجود خطة تراث حقيقية تعتبر واحدة من الأعمال الرئيسية ذات الأولوية التي سيتم تنفيذها.

وينقسم هذا المخطط إلى أربعة مكونات رئيسية، وهي:

1. المكون التقني:

- وهنا تجدر الإشارة بأن هذا المكون مهم جداً في انتظار تطبيق قوانين الحماية:
- الإشارة في أوراق المعلومات وكل الوثائق الصادرة عن الوكالة الحضرية، لكل التحفظات المتعلقة بالتراث؛
- فرض نوع من الوقف على تصاريح البناء الجديدة داخل النسيج العمراني التاريخي لمدينة الدار البيضاء؛
- رصد ومتابعة تصاريح الهدم، حيث إن القوانين الحالية لحماية "المعالم التاريخية"، لا تتكيف مع تراث الدار البيضاء، كما أنه لا يمكن لمقترحات تصنيف وترتيب المباني المعزولة الاستجابة لحفظها.
- إنشاء مناطق محمية: حيث تقترح الجمعية إنشاء مناطق محمية للسماح بتطورات أكثر مرونة داخل النسيج العمراني التاريخي، مع احترام قواعد حماية التراث المعماري الحضري والمناظر الطبيعية.
- إعداد ملف للحصول على تصنيف المدينة كموقع تراث عالمي من القرن العشرين لدى اليونسكو، لأن مدينة الدار البيضاء تفي بجميع المعايير المطلوبة حسب الخبراء الدوليين الذين يعملون على استكمال الملف بالتعاون مع الجمعية.
- اتخاذ عدد من التدابير المالية لتشجيع ومساندة مبادرات الصيانة والترميم.
- الجرد والمسوحات الأثرية والمعمارية.
- تحديد المواصفات التقنية، عبر المساعدة في إعادة تأهيل متماسكة وتأطير كل عمليات الترميم والزاميتها.

إعداد عدد من الدراسات حول الخطة التوجيهية المستقبلية لتسيير المدينة التي مازالت قيد التنفيذ، بهدف دمج موضوع حماية التراث كأولوية فيها، وإعادة النظر في التقارير والخطط الموضوعة منذ سنة 1986 لتسيير التطور العمراني في المدينة ومدى نجاعة تطبيقها.

• تصفيف، وإعادة تنظيم أرشيفات المدينة، خاصة فيما يتعلق بملفات تراخيص البناء منذ عام 1915، وإتاحتها للمؤرخين والباحثين والطلبة.

2. التثمين:

تعتبر الجمعية أن تطبيق أي تدابير لحماية التراث العمراني والمعماري لا يمكن أن تكون فعالة إذ لم تكن مصحوبة بتعزيز دور التراث في بيئته ومحيطه، ويأتي في المقام الأول إعادة تأهيل الأماكن العامة. وبناء عليه تقوم الجمعية بعدد من الأنشطة بهدف تثمين هذا التراث، ومن أهمها:

• إيجاد حلول واقعية لمشكلات المرور، وكل مصادر التلوث والازدحام.

• إنشاء شوارع وممرات للمشاة والمترجلين.

• إنشاء وصيانة المساحات الخضراء والحدائق والمساحات العامة وأشجار المحاذاة للشوارع الرئيسية وحماية الحدائق الخاصة.

• تهيئة وتطوير الإنارة العامة عبر صيانة إضاءة المباني والمعالم التاريخية.

• دعم شبكة الصرف الصحي والنظافة وجمع القمامة.

• تنظيم اللافتات والمساحات الإعلانية.

• تنسيق اللافتات الإشهارية وتكاملها.

3. التحسيس والتوعية:

تعميم المبادرات التوعوية بأهمية التراث بين تلاميذ المدارس والطلبة وساكنة المدينة، وذلك عبر عدد من الأنشطة أهمها ما يلي:

• تنظيم المؤتمرات والمعارض والمنشورات والجولات المصحوبة بمرشدين والأفلام الوثائقية.

• إعطاء المدينة صورة جذابة للسياحة الثقافية الموجودة فيها، نظرا لأنها تصنف على أنها من أهم المدن التراثية للقرن العشرين.

• إنشاء ملصقات تشجع المبادرات الخاصة.

4. السياسة التواصلية:

تعمل الجمعية على تقديم سياسة ديناميكية للفاعلين من القطاعين العام والخاص، وشرح أهمية التراث المعماري والعمراني، على المدى الطويل بالاستثمار في إعادة تأهيله وتعزيز دوره في التنمية المستدامة.

• على مستوى المواطنين، تعمل على إشراك جميع المؤسسات، وتشجيع مختلف الوزارات على جرد أصولها العقارية والمحافضة عليها ونشرها (التعليم الوطني، النقل، الجيش، الصحة، إلخ).

• وعلى مستوى الخواص، تعمل الجمعية على إظهار الملاءمة بين الرؤية المستقبلية التي يمثلها تراث القرن العشرين ومشاريع التنمية الحالية، وتسيط الضوء على مشاركة المنظمات الدولية والإقليمية في تعزيز دور الثقافة والتراث داخل النسيج العمراني للمدينة، ومدى نجاعة ذلك.

• وتقود الجمعية بالتعريف بالأمثلة الناجحة والتجارب الفضلى في الاستثمار في المباني التابعة للمدينة (كنيسة القلب المقدس والمسالخ وحوض السمك ، وما إلى ذلك).

• كما تقوم بتنظيم أيام مفتوحة للمواطنين والمهتمين بحماية التراث الثقافي في المدينة.

5. الحصيلة:

لا يمكن فصل جميع هذه الجوانب المحددة في هذا المخطط التراثي عن بعضها البعض، ومن أجل نجاح هذا المشروع، تعتبر الجمعية أنه من الضروري ضمان التنسيق التام لكل المتدخلين، وإنشاء هيئة مركزية للدراسات والقرارات، يتم نقلها إلى المستوى البلدي، بقيادة البلدية والولاية، والتي يجب أن يشارك فيها كل الجهات الفاعلة الرئيسية، وعلى رأسها الوكالة الحضرية، ووزارة الثقافة، ووزارة السياحة والمجتمع المدني ممثلة بالجمعيات الناشطة في مختلف المجالات¹².

¹² <http://www.arab-architecture.org/about/casamemoire-ar>

➤ المجتمع المدني بتونس وإسهاماته:

✓ جمعية صيانة مدينة تونس

تأسست هذه الجمعية عام 1967. وكان هدفها الرئيسي هو صيانة المدينة العتيقة في تونس عمرانياً والنهوض بأوضاع سكانها الاجتماعية والاقتصادية. نظراً لأهمية هذه الجمعية العريقة التي عملت على مدار نصف قرن وما تزال تعمل على إعادة إحياء التراث الشعبي والآثار القديمة في مدينة تونس القديمة، جامعة بمشاريعها حق السكن اللائق في المدينة العتيقة والأحياء الشعبية المجاورة.

ارتبطت الجمعية منذ تأسيسها بوالي تونس. فكان والي تونس هو رئيس الجمعية. فمن جهة، كان ذلك تشريفاً له ولدوره كونه هو الراعي الأساسي للمدينة العتيقة، ومن جهة أخرى لقدرته على مواجهة السلطة والضغط عليها من أجل الاهتمام بالمدينة.

ظل والي تونس رئيساً للجمعية حتى بعد الثورة وبعد تغيير القانون الأساسي للجمعية في 2012. اليوم لا تتصرف الجمعية كجمعية مدنية. بل وكأنها جسم حكومي أو تابع للبلدية. علماً أن هناك مساهمات مادية تحصل عليها الجمعية من قبل بلدية مدينة تونس ولكن هذه المساهمات تظل قليلة ولا تمكن أعضاء الجمعية من العمل على أي مشروع جديد أو حتى تطوير مشاريع سابقة¹³.

تنظم هذه الجمعية التي تعتبر أهم جمعية تسعى لدعم التراث الثقافي في تونس وحماية التراث العالمي في مدينة تونس العتيقة، بشكل خاص، عدداً كبيراً من الأنشطة التي حاولنا ذكر أهمها في ما يلي:

1. مراجعة مثال تهيئة مدينة تونس العتيقة
2. مشروع إعادة تهيئة وتهذيب السوق البلدية سيدي السريدك بالحفصية
3. ترميم الممرات المغطاة في المدينة العتيقة
4. تمكين الخواص من قروض التهذيب
5. المعايير والإحاطة الفنية
6. مشروع ترميم المسلك السياحي "من الزيتونة إلى سيدي إبراهيم" وجملة من الأسواق بالمدينة العتيقة
7. المشاركة في برنامج التراث الأرومتوسطي

¹³ <https://www.legal-agenda.com/article.php?id=5164>

8. مشروع "بيتي" دراسة تهذيب و إعادة تهيئة المدرسة القديمة بنهج سيدي علي وعزوز لاحتضان مركز للإيواء الوقتي للنساء بلا مأوى¹⁴

9. تركيز إشارات رقمية ثقافية على معالم ومواقع المدينة العتيقة:

أصدرت الجمعية بيانا تضمن أهم النقاط التي تضمنها مشروع إنشاء وتركيز إشارات رقمية ثقافية على معالم ومواقع مدينة تونس العتيقة. تشير الجمعية ضمن فحوى هذا البيان إلى عزمها مواصلة تفعيل الأهداف الخاصة بالمشروع الذي انطلق سنة 2016. ينخرط هذا المشروع ضمن إستراتيجية حفاظ مستدام دأبت الجمعية على تطويره وتعتمد على تثمين التراث بأوجهه المختلفة. ويهدف هذا المشروع إلى تكثيف إشعاع المعالم التاريخية التي مازال جزء هام منها مجهولا لغير المختصين، وإلى إبراز الفرص التي تتيحها للاستغلال الثقافي والسياحي.

ومن ضمن الأهداف أيضا التسويق الافتراضي للمواقع والمعالم الأثرية بتونس العاصمة ، وذلك ضمن مشروع «مدينة بيديا» لتحميل المعلومات المنجزة سنة 2016، وهو ثمرة تعاون بين جمعية صيانة مدينة تونس وجمعية قرطاجينة¹⁵ وهي منظمة تونسية لحماية التراث المادي واللا مادي والنهوض به. ويساعد هذا المشروع على زيادة التعريف بمدينة تونس على النطاق العالمي في إنتاج ونشر مقالات على «الويكيبيديا» تتعلق بتاريخ المدينة العتيقة ومعالمها.

وفي نفس الإطار الذي يخصّ التعريف، أنجزت الجمعية بالاشتراك مع مؤسسة كمال الأزعر مشروع «معلم وهوية» وهو مشروع يرتكز على التقنيات العصرية للتواصل. وقد أفضى هذا التعاون إلى تركيز لوحات رقمية على واجهات خمسة معالم تاريخية (دار لصرم . قصر خير الدين . دار بن عاشور . مدرسة بئر لحجار . سوق الشواشية)¹⁶.

✓ جمعية صيانة مدينة جربة:

جمعية صيانة جزيرة جربة هي جمعية تأسست في 25 يناير 1976 بناء على توصيات ندوة حماية العمارة والبيئة في جربة التي نظمت في عام 1975.، ثم حصلت على تأشيرة العمل من وزارة الداخلية بتاريخ 26 مايو 1976، تحت رقم 4340، المنشورة

¹⁴ <http://www.commune-tunis.gov.tn/publish/images/medina/asm/ASM-rapport%202012.pdf>

¹⁵ هي منظمة تونسية ثقافية تعنى بالتراث وتعمل على الحفاظ على تاريخ وتراث البلاد التونسية. ونشرهما وتعزيز حضورهما في جميع أنحاء العالم باستخدام التقنيات الحديثة. تأسست رسميا يوم 19 مارس من سنة 2013. وهي تعمل عبر متطوعين يأتون من أكثر من خلفية، إذ أن اختصاصهم ليس التاريخ فقط، بل هم يأتون من اختصاصات مختلفة، يجمعهم حبهم للتاريخ وشغفهم بالتراث.

¹⁶ radioculturelle.tn جمعية صيانة مدينة تونس تركيز إشارات رقمية ثقافية على معالم ومواقع المدينة العتيقة - إذاعة تونس الثقافية

في الجريدة الرسمية التونسية رقم 47 من 16 - 20 يوليو 1976. ويقع مقر الجمعية في برج غازي مصطفى، في حين تضم زاوية سيدي عبد القادر مركز التوثيق التابع لها¹⁷.

تهدف جمعية حماية جزيرة جربة إلى العمل في جميع المجالات وبكل الوسائل من أجل التنمية المتناسقة لجزيرة جربة من أجل ضمان الحفاظ على طابعها الأصلي والتميز، وتتولى كذلك صد مختلف الاعتداءات على عمارتها.

كما تهدف إلى تشجيع واتخاذ جميع الإجراءات التي يمكن أن تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق أهداف الجمعية.

• بعض الأنشطة:

1. الإسهام في إعداد ملف ترشيح جزيرة جربة على قائمة التراث العالمي، و الجدير بالذكر أن ملف إدراج جربة ضمن قائمة التراث العالمي اليونسكو كانت بادرة لكل من وزارة الثقافة و المعهد الوطني للتراث بالاقترح، ومساندتها من قبل جمعية صيانة جزيرة جربة وذلك بعد أن تم ادراج جربة ضمن القائمة التوجيهية منذ سنة 2012 باعتبار أن جزيرة الأحلام "جربة" تمثل تاريخا وموروثا حضاريا زاخرا حيث جمعت بين الأديان السماوية وبين البحر والصحراء وتدم بمقومات تجعلها تصنف ضمن القائمة العالمية للتراث. وكذلك قامت الجمعية بتنظيم عدد من الأيام التحسيسية لدعم هذا الملف داخل الجمهورية التونسية وخارجها بالتنسيق مع المندوبية الدائمة لتونس لدى اليونسكو والمعهد الوطني للتراث ووزارة الشؤون الثقافية التونسية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم -الألكسو-، وتم تقديم الملف رسميا لمركز التراث العالمي في شهر فبراير 2020¹⁸.
2. إنشاء مرصد التنمية المستدامة لجزيرة جربة: يمثل هذا المشروع أحد الإجراءات ذات الأولوية التي يحتفظ بها جدول الأعمال المحلي للجزيرة حسب مبادئ الأجندة 21 ، الذي وضعته جمعية حماية جزيرة جربة، ويعتبر أداة أساسية لضمان الإدارة الفعالة لمؤشرات التنمية والمؤشرات البيئية، وليكون مرجعا لأي مبادرة أو بحث أودراسة حول الجزيرة وبيئتها وأنظمتها البيئية، وسواحلها وسكانها ونباتاتها وثروتها الحيوانية وتراثها المعماري والأثري وتقاليدها.
3. تقوم الجمعية بشكل منتظم بالعمل على حماية وترميم المعالم التاريخية للجزيرة. ومن أهم مشاريع الترميم هو ترميم برج غازي مصطفى بالتعاون مع معهد التراث الوطني، والمجالس المحلية المنتخبة في الجزيرة.
4. إنشاء مناطق محمية بشكل خاص في جزيرة جربة (ASP): وهي مبادرة اتخذتها الجمعية لحماية جزيرة جربة، عبر تطوير ملف تقني وإداري لإنشاء مناطق محمية بشكل خاص في جزيرة جربة ، هي جزء من الأعمال الدائمة لحماية البيئة.

¹⁷ <https://www.assidje.tn>

¹⁸ دليل خصوصيات عمارة الجنوب التونسي 2003 الجمهورية التونسية وزارة التجهيز والسكان والتهيئة الترابية إدارة التعمير (mehat.gov.tn)

وخصوصية جزيرة جربة عبر المخططات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنها جزء من الإجراءات المتخذة منذ شهر يوليو سنة 1997 لوضع استراتيجية للتنمية المستدامة في جزيرة جربة. ويهدف هذا المشروع إلى الإسهام في الحفاظ على التنوع البيولوجي في بيئات الجزر المتوسطية، ومكافحة تدهور التربة والغطاء النباتي، من خلال حوكمة التنمية الحضرية والسياحية، والمساهمة في الحفاظ على موارد النباتات والحيوانات الطبيعية، وتعزيز استخدام التراث الطبيعي لجزيرة جربة. وقد صمم بالتعاون مع معهد التراث الوطني، والمنتخبين المحليين للجزيرة، وكذلك توثيق التراث غير المادي.

5. إنشاء متحف عمارة المساجد في جزيرة جربة: "منتجع سياحي وثقافي"، وهو متحف يقوم على استخدام أحدث التقنيات: التصوير الفوتوغرافي والسمعي البصري ووسائل الكمبيوتر، إلخ.

6. إصدار فهرس تمهيدي للمخطوطات الإياضية وغيرها من المخطوطات العربية في مكتبة جمعية صيانة جزيرة جربة في حومة السوق، وتحتوي هذه المكتبة على مجموعة متنوعة من مخطوطات ووثائق متعلقة بتاريخ الجزيرة وعائلاتها، وذلك بهدف دعم البحث العلمي حول الجزيرة وتقديم كل ما يحتاجه الباحثون والأكاديميون لتطوير عمارة الجزيرة والمحافظة على تراثها.

✓ "جمعية المعالم والذاكرة" (Édifices & Mémoires)

• التعريف والأهداف:

تأسست جمعية المعالم والذاكرة نظرا للحاجة الملحة للنهوض بوضعية التراث المعماري في تونس، وتهدف إلى إعادة الاعتبار للتراث "بأشكاله المختلفة"، وتعد نفسها كهيئة وسيطة بين البحث العلمي والعمل المدني. تسعى الجمعية بأن تقدم لجميع المهتمين بمجالات البحث متعدد الاختصاصات، وبخاصة لأولئك الذين يحتاجون إلى الإحصائيات والخرائط والمعلومات عن الأماكن والمعالم التي تعد جزءًا من ذاكرتنا، ولكن أيضًا لتقديم مجال للدراسة والاندماج بين المهنيين والأكاديميين والفنانين، وأي مواطن يرغب في تطوير وتطبيق تقنيات جديدة، وبمعنى أوضح إلى كل مكونات التراث التونسي المتنوع والمتجدد.

• السياق ودواعي التأسيس:

رغم الثروة الثقافية والتاريخية الكبيرة التي غيرت واقع الجمهورية التونسية، يوم 14 جانفي / يناير 2011، لكن المجتمع التونسي لا يزال في طور مؤسسة مبادئ هذه الثورة في المجال الثقافي. وهو ما أدى حتما إلى ظهور مجموعة كبيرة من التساؤلات بشأن تعريف الهوية التونسية ومكوناتها. ومن هذا المنطلق بدأ عدد كبير من الشباب بالسعي للتصالح مع هويتهم الوطنية والتمسك بكل الرموز الوطنية. في نفس الفترة، سجلت تونس خلال هذه السنوات العشرة الأخيرة أكثر من ستين هجوماً إجرامياً، استهدف الكثير منها المعالم الدينية المقدسة، وهي بالأساس الزوايا والمقامات بدواعي التطرف الديني والتكفير، وكذلك أدى الانفلات الأمني إلى الاعتداء على عدد كبير من المواقع التاريخية والأثرية.

في هذا السياق، اجتمع عدد من المهندسين المعماريين والمتخصصين في حماية التراث الثقافي حول هدف مشترك، وهو خلق رؤية جديدة تجاه التراث المعماري والمناظر الطبيعية والمشاهد الحضرية، من خلال استعمال التقنيات الجديدة.

● الوسائل والإجراءات على المدى القصير والطويل:

في البداية قامت الجمعية بتنفيذ عدد كبير من أعمال الجرد والمسح وتحديد الموقع الجغرافي والتوثيق ومحاولة رقمنة البيانات الموجودة في الدراسات السابقة وكل ما يتعلق بالتراث التونسي والذاكرة الجماعية، عبر استخدام التقنيات الجديدة المتوفرة. في حين لا يزال عدد كبير من المواقع ذات القيمة التراثية تتعرض للتهميش، لذلك ترى الجمعية أنه من الضروري إحداث طرق وآليات أخرى جديدة لتقديم مواقع التراث للعموم، وتعتمد تنفيذ هذه المهمة بالتعاون بين أعضائها والطلبة والمتدربين والباحثين وغيرهم من المهتمين بحماية التراث الثقافي، وذلك عبر الاستثمار في التطبيقات الجديدة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ذات الصلة.

● الأنشطة:

1. "وينو" التراث؟

هي حملة تم إطلاقها على شبكات التواصل الاجتماعي من طرف الجمعية وعيا منها بقضايا التراث المعماري في تونس وأهميته الثقافية والاقتصادية الحضرية، ومن ثم تمت دعوة مستخدمي الإنترنت لنشر صور المباني المهددة بالانقراض التي اكتشفوها بأنفسهم. ومن ثم تحولت الحملة إلى مبادرة وطنية لرفع مستوى الوعي بوجود التراث، والإسهام في تطويره وجرده وإنشاء قاعدة بيانات له في الخطوة الثانية. وأيضا تبادل المعلومات ونشرها على أوسع نطاق بهدف زيادة الوعي، في إطار رؤية تشاركية مع كافة المتدخلين.

2. بنية وحكاية:

تقدم الجمعية مبادرة "بنية وحكاية" كمجموعة من الاجتماعات الافتراضية عبر الإنترنت بين متخصصي العمارة ومتخصصي التاريخ، بقيادة عدد من المؤرخين والباحثين ومخططي المدن والمهندسين المعماريين لإثراء نقاش وطني ومجتمعي حول موضوع: الحاجة إلى قائمة جرد تسلط الضوء على القضايا السياسية والاجتماعية الاقتصادية لهذا التراث.

وخلال هذه الدورات كان النقاش حول وضعية القصور التاريخية في تونس وعلاقتها بسياسة الحماية الوطنية والتدخلات الاجتماعية والثقافية للمجتمع التونسي المعاصر¹⁹

¹⁹ [www.archipill.tn/a-la-une-et-si-on-faisait-parler-les-batiments/](http://www.archipill.tn/a-la-une-et-si-on-faisait-parler-les-batiments/-وحكاية-بنية-و-حكاية)

3. سحب قانون إزالة المباني التاريخية:

في مبادرة فريدة من نوعها قامت الجمعية سنة 2018 ، بالتعاون مع عدد من الشركاء مثل عمادة المهندسين المعماريين التونسيين ، وجمعية صيانة مدينة تونس ، والمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير، لتوقيع عريضة ضد قانون المباني المهتدة بالتدمير "IMR" ، وتم تقديمها إلى مجلس نواب الشعب التونسي، كرد فعل قوي من المنظمات على التهديد الحقيقي الذي يواجه التراث التونسي وإمكانية نقله للأجيال القادمة معتبرين هذا القانون خطرا على ذلك، وبالفعل نجحت هذه المبادرة في سحب مشروع القانون من مداوات مجلس النواب في شهر ماي سنة 2020.

✓ الجمعية التونسية للتراث المشترك "ثقافات"

حسب الموقع الإلكتروني للجمعية فهي جمعية ذات صبغة ثقافية تنموية تأسست حديثا في 26 جوان/يونيو 2019، من طرف مجموعة من المتطوعين من الجامعيين والباحثين والإطارات العليا ينتسبون إلى عدة مؤسسات وإلى اختصاصات متنوعة علمية وإنسانية واجتماعية يجمعهم إيمانهم بدور الثقافة والتراث في التنمية والمصالحة بين الحضارات ونشر التسامح والحماية من مظاهر التعصّب .

تنشط جمعية ثقافات أساسا ضمن الوسطين الجامعي والثقافي باعتبار الأهداف التي بُعثت لأجلها وإطار تأسيسها وتنوع تخصصات مؤسسها، وهي تعمل على تقديم مادة ثقافية وعلمية متفردة ساعية إلى أن تكون البيت الجامع لكل المتدخلين الثقافيين ومنفتحة على كل الطاقات المؤمنة بأهدافها والملتزمة بالإسهام في تحقيقها .

وضعت جمعية "ثقافات" برنامج أنشطة متنوع يجمع بين التظاهرات الظرفية ومواكبة المناسبات الوطنية والدولية والبرامج متوسطة وطويلة المدى. وهي تظل متفتحة على كل المبادرات الواردة من مختلف الهياكل الوطنية والدولية المهتمة بالثقافة والتراث باعتبارهما عنصران مشتركين بين الشعوب وعامل مصالحة بينها .

● أهداف الجمعية:

1. تنمية الوعي بأهمية الثقافات المشتركة وإبراز دورها في المصالحة بين الشعوب .
2. العمل على التوليف بين مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين في مجال الثقافة والتراث.
3. المساهمة في جلب الاستثمارات والمشاريع الثقافية دفعا للتنمية ودمقرطة الثقافة .
4. المشاركة في تعزيز القدرات لمختلف المتدخلين في المجال الثقافي .
5. التعاون مع مختلف الفاعلين الثقافيين لإقامة مشاريع أو تظاهرات مشتركة وغيرها.

• أهم الأنشطة:

6. مشاركة في المؤتمر الدولي الرقمي الذي نظمه المركز الدولي للوحات والمناطق الجبلية بورزازات في المملكة المغربية حول موضوع "اقتصاد التراث والرأس مال البيئي بإفريقيا" وذلك من 26 إلى 29 ماي 2020.

7. تم اختيار الجمعية التونسية للتراث المشترك "ثقافات" كسفير رسمي للاجتماع العام والمؤتمر العلمي للمجلس العالمي للمعالم والمواقع (ICOMOS GA2020) الذي سينعقد حول موضوع "الثقافات المشتركة، التراث المشترك، المسؤولية المشتركة".

8. مشاركة الجمعية التونسية للتراث المشترك "ثقافات" في الدورة التدريبية التي ينظمها مركز إفادة حول موضوع "التخطيط الاستراتيجي للجمعيات" (4 و 5 ديسمبر 2019).

9. تنظيم " الدورة الأولى لـ "يوم التراث الأندلسي" وذلك يوم السبت 16 نوفمبر 2019، في مدينة تستور، بالتعاون مع "دار الثقافة إبراهيم الرياحي" و"جمعية تراث تستور"، بمناسبة الذكرى 410 لتهجير الأندلسيين من إسبانيا واستقرار عدد هام منهم بالبلاد التونسية.

رغم أن هذه الجمعية حديثة التأسيس ولا تهتم مباشرة وبصفة حصرية بثمين التراث العالمي، إلا أن اختيار دراستها جاء نظرا لأهمية أعضائها المؤسسين حيث أنها تعتبر الأولى من نوعها في تونس التي أسسها باحثون سعيًا لتقريب وجهات النظر بين كل ما هو نظري وعلمي وأكاديمي وعمل ميداني وتوعوي.

• توصيات لتعزيز الدور الذي يقوم به المجتمع المدني

نحاول تقديم عدد من التوصيات لتعزيز هذا الدور على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ولكي نرتقي بهذا النسيج المجتمعي يجب أن يكون هناك إيمان من جانب الدول والمؤسسات القائمة على تسيير الشأن الثقافي من جهة، ومن المجتمع المدني ذاته من جهة أخرى.

المؤسسات الحكومية:

- دعم المنظومة القانونية
- اعتماد رؤية تقوم على الشمولية
- دعم التشاركية في حماية التراث الثقافي
- تعزيز مصادر التمويل
- تشجيع المبادرات
- إقرار برامج خصوصية لدعم التراث العالمي
- تطوير السياسات الثقافية

- تشجيع الجولات السياحية والثقافية المؤطرة والمتكاملة

هيئات المجتمع المدني:

- تعزيز الجهود الرامية لتسجيل مختلف العناصر التراثية على القوائم الوطنية والإقليمية والدولية
- تشبيك الجهود مع المنظمات والهيئات المتشابهة
- تكثيف جهود بناء القدرات
- اعتماد منهجية تشاركية غير نخبوية مع باقي مكونات المدن التاريخية
- المشاركة في أكبر عدد ممكن من الاجتماعات التي تعقد لتطوير السياسات الثقافية.

البليوغرافيا:

- **Ben Rajeb, S. & Bejar, H. (2019)** "Participatory Approach for a Collaborative Heritage Observatory in Tunisia, A (re)appropriation of Tangible Cultural Heritage with and for the citizen", In *COLLA2019*, IARIA, ISBN: 978-1-61208-722-1, pp.12-19. Rome, Italy, 2019
- **Béjar, H. et Leclercq, P., (2016)** "Smart Heritage", in *Cultural Heritage Information design*, HIS3, Hyperheritage international seminar, Kerkennah, Tunisie, 5-7 Mai 2016.
- **J.-L. Cohen et M. Eleb, (1998)** Casablanca – Mythes et figures d'une aventure urbaine, éd. Hazan.
- **Souissi, H., (2019)**, diversité des acteurs dans la gestion urbaine des noyaux anciens : cas de la médina de tunis, Collection sciences humaines, sociales et religieuses. Actes du colloque régionalisation et gouvernance FSHST.
- **جمال أحمد الهاشمي 2021**, "التربية على التراث، أو كيف تصير الثقافة منتجة. مؤسسة باحثون، مطبعة وراقية بلال فاس.
- **بياضي محي الدين 2012**، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص "دراسات مغربية"، جامعة محمد خضيرة بسكرة، الجزائر.

ببليوويب :

- موقع جمعية ذاكرة أسفي <https://www.moiredesafi.com>
- **بيجاوي للمفكرة:** هكذا نعمل لحفظ مدينة تونس العتيقة وتطويرها ، 03-01-2019 **ياسمين هاجر**
<https://www.legal-agenda.com/article.php?id=5164>
- تقرير نشاط سنة 2012 جمعية صيانة المدينة بتونس
<http://www.commune-tunis.gov.tn/publish/images/medina/asm/ASM-rapport%202012.pdf>
- دليل خصوصيات عمارة الجنوب التونسي 2003 الجمهورية التونسية وزارة التجهيز والسكان والتهيئة الترابية إدارة التعمير
http://www.mehat.gov.tn/fileadmin/user_upload/news/SudTunisien2016ar.pdf
- موقع جمعية صيانة جزيرة جربة <https://www.assidje.tn>
- جمعية كازا ميموار <http://arab-architecture.org/about-ar/casamemoire-ar>
- جمعية صيانة مدينة تونس تركز إشارات رقمية ثقافية على معالم ومواقع المدينة العتيقة - إذاعة تونس الثقافية (radioculturelle.tn)
- جمعية الصويرة موكادور .. دور ريادي في تأهيل الحقل الثقافي بمدينة الرياح وترسيخ قيم التسامح والحواريين الحضارات، بتاريخ 2017
<http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/>